الحوار مع الأستاذ مصطفى جمعة سكرتير حزب آزادي الكردي في سوريا سوريا وعضو الأمانة العامة للمجلس الوطني الكردي في سوريا

ahewar.org/debat/show.art.asp

- لمحة عن حياته.
- من أهالي كوباني (عين العرب) في محافظة حلب ، مواليد 1947 ، درس الابتدائية والإعدادية في كوباني ، والثانوية في حلب . سافر إلى بيروت بعد حصوله على البكالوريا العلمية ، درس العلوم السياسية والإدارية في جامعة بيروت دون أن يكمل ، بسبب وقوع الحرب الأهلية في لبنان . ترأس منظمة حزب الاتحاد الشعبي هناك ، وانضم إلى (مجموع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) برئاسة الأستاذ الشهيد كمال جنبلاط عام 1973 والذي تحول إلى صيغة الحركة الوطنية اللبنانية عام 1975بعد وقوع الحرب ، وكانت أيضا برئاسة الشهيد كمال جنبلاط ، ومن ثم الأستاذ وليد جنبلاط بعد اغتيال والده ، وأصبح عضوا في المجلس السياسي المركزي لهذه الحركة ، حتى عام 1982 تاريخ احتلال إسرائيل للبنان . عاد إلى الوطن في 1991 إلى مدينة كوباني ، بالإضافة أنه اعتقل مرات عديدة, وقضى في سجون النظام سنوات, ويسكن الآن في حلب .

س1- ساءت الأوضاع في سوريا مع استمرار القتل, والحلول الدولية لا تستجاب, كيف تقيمون المشهد الأخير في سوريا.
ج 1 – نعم, القتل والتدمير مستمران ، والضحايا يوميا بالعشرات ، الأمر الذي يدفع بالبلاد نحو هاوية المجهول الأسود ، دون أن يطمئن الناس على مصيرهم ومستقبلهم ، وأين سيستقرون في النهاية ، وهل سيبقى الوضع هكذا دون حسم في ظل المواقف الدولية المتراجعة وغير الحاسمة ، والذي يستفيد منها النظام من أجل المزيد من فرض الشروط ، وإطالة الأزمة وبالتالي إطالة عمر النظام . فالمشهد السوري حاليا هو مشهد الدم المراق في المدن والمناطق على مرأى ومسمع المجتمع الدولي ، ودول الجوار السوري دون أن يحرك أحد ساكنا ، مع الإشارة إلى أن النظام بنفاقه المشهور وأكاذيبه اليومية على العالم ، يقبل بكل المبادرات الدولية أو العربية ولكنه يتصرف على هواه وضمن مصالحه ، ويراهن بشكل دائم على المواقف والمتغيرات التي تخدمه في أي مكان آخر في العالم .
س2- مؤخرا صدرت تصريحات من قادة المعارضة السورية ينفون فيها وجود كوردستان سوريا, وآخرهم كانت تصريحات الأستاذ حسن عبد العظيم, كيف تقيمون هذا؟
ج2- عشنا طوال العقود الماضية في ظل ثقافة عنصرية فرضها حزب البعث على المجتمع السوري بكل أطيافه ومكوناته القومية والإثنية ، وهي ثقافة إقصائية واستئثارية وشمولية ، انسحبت على أبناء البلد وفق سياق شوفيني مبرمج ومنهجي أدت إلى إنكار الآخر المختلف والمميز ، وزرع تاريخا مشوها ، ومصطلحات ومفاهيم ومقولات ، لا رابط لها مع الحقائق العلمية بالنسبة إلى المجتمع السوري ، وكأن سوريا بلد متجانس قوميا ، دون الوقوف على التعدد القومي والإثني والطائفي والذي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ . ولهذا فإن الفكر الشوفيني المترسخ والمنسوخ بالقوة في أذهان بعض المتطرفين من المثقفين المدعين للوطنية والديمقراطية ، هو الذي يظهر على السطح بين الفينة والأخرى ، وينبري هؤلاء عند المنعطفات التاريخية الحساسة ليزايدوا السلطة على التمسك بالموروث العنصري المزروع خطأ .
نحن الآن أمام تصريحات غير مسؤولة وموتورة من جانب بعض شخصيات المعارضة يطلقونها عن القضية الكردية في سوريا, وينكرون فيها على الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره ، أو حل قضيته القومية العادلة والمشروعة وفق الصيغ التي تقرها المواثيق والمعاهدات الدولية , بسبب نزوعهم العنصري تجاه الآخر المختلف ، في تأكيد من جانبهم لا أساس له من الحقيقة والبرهان ، بأن هذا الآخر لا أرض له ، ولا حقا سياسيا . وفي نظره ، هذا الآخر لاجئ وضيف عندهم ، دون أن يعود إلى الحقائق التاريخية المتعلقة بالمنطقة وبسوريا الدولة وتركيبتها ، والاتفاقيات والمؤامرات الدولية السابقة ، ومعاهدة سايكس - بيكو .. الخ . فبغض النظر عن إقرار حسن عبد العظيم أو غيره بوجود كردستان سوريا أم لا ، فإن كردستان سوريا حقيقة تاريخية وجغرافية ، وهي امتداد لكردستان الكبرى والتي تبلغ مساحتها حوالي خمسمائة كيلومتر مربع ، مقسمة بين سوريا وتركيا وإيران والعراق ، ولن تختفي هذا الـ (كردستان) برغبة هؤلاء المتشدقين بالوطنية والديمقراطية ، شاؤوا أم أبوا ، ولن يتنازل الشعب الكردي عن حقوقه القومية من أجل إرضاء هذا أو ذاك .
أثبت التاريخ البشري أن الحقوق القومية ، لم تكن يوما محل المساومة أو الاستجداء من أحد ؛ بل يحققها الشعب بنضاله وتضحياته ، ولكننا لا نرضى لهؤلاء الذين يدعون الدفاع عن حقوق الشعب السوري ، ويطالبون بالتغيير وإسقاط النظام الشمولي الاستبدادي ، ويدعون تمثيل الشعب السوري وينطقون باسم الثورة السورية السلمية التي يشارك فيها شعبنا الكردي بأحزابه وتنسيقياته ، أن يقعوا في درك العنصرية والإقصاء ، والمماطلة في الاعتراف الدستوري بحقيقة وجود الشعب الكردي الذي يعيش على أرضه التاريخية وهويته القومية ، وقبول الحل الديمقراطي الحضاري وفق المواثيق والعهود الدولية ، والاتفاق منذ الآن على شكل دولة المستقبل الذي نطمح جميعا إلى بنائه لكل مكونات الشعب السوري بكرده وعربه وكافة أقلياته وطوائفه . لا نريد لهؤلاء القادة الذين يتكلمون باسم الشعب السوري وثورته السلمية أن يتسببوا في زعزعة ثقة الكردي بالثورة والتغيير الديمقراطي ، والحل لقضيته برحابة الحقائق التاريخية ودور الكرد في بناء سوريا الدولة سابقا ومستقبله لاحقا .
إن مثل هذه التصريحات تخدم بقاء النظام وإطالة عمره أكثر من إسقاطه وزواله ، وهي خلط للأوراق السياسية يجود بها بعض ضيقي الأفق من المعارضة وتأتي لصالح النظام حصرا ، دون الشعور بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم في تحسين ظروف الثورة ونجاحها من أجل الجميع .
لن نقبل من أي كان أن يقرر نيابة عن شعبنا طبيعة حقوقه القومية في كردستان الغربية ، وكأنهم أوصياء على الآخرين ، فحقوقنا ملك شعبنا ، وهو الذي يقرره حسب الظروف والمعطيات في المستقبل المتغير ، ويرفض ذلك التهافت العنصري المقيت وكأنه مباراة في من يؤكد شوفينيته أكثر من الآخر ، وقد تنامى إلينا أكثر من موقف من جانب المجلس الوطني السوري وهيئة التنسيق في الفترة الأخيرة يشتم منها رائحة الاستعلاء القومي الشوفيني ، بأن الكتلة الكردية حرة في التعاون معنا أو لا ، ونحن ماضون معهم أو بدونهم .

الشعب الكردي في سوريا ، يملك دون شك ، خياراته المتعددة في إثبات وجوده وعدم تجاوزه في معادلة الوضع السوري داخليا وخارجيا ، ولكننا رغم ذلك لن ندفع بالعلاقات مع أطراف المعارضة إلى القطيعة أو الإساءة إلى التاريخ المشترك للشعبين الجارين ، وسنتجاوز تلك العقليات العنصرية في سبيل العمل على وحدة المعارضة ، وإدامة الثورة السورية .

س3 - جاء المجلس الوطني الكوردي بمشروع مرحلي تخلى فيه عن شعارين حق تقرير المصير واللامركزية السياسية مرحليا, يقال جاء هذا وفق إرادة بعض القوى المحلية والإقليمية, ما رأيكم؟

ج3- كلا لم يتخل المجلس الوطني الكردي في اجتماعه الأخير في الحادي والعشرين من نيسان المنصرم عن شعاريه الرئيسيين : حق تقرير المصير ، واللامركزية السياسية ؛ بل أكد الاجتماع بقرار جديد ، التزامه بالشعارين (القرارين) ولكنه أقر برنامجا مرحليا يهدف إلى فتح المجال أكثر للحوار والتفاوض مع المعارضة بين وفدنا في الخارج والمعارضة الموجودة هناك . فالنظام الشوفيني وطوال العقود الماضية قد غير الكثير من معالم الوجود الكردي الديمغرافي والجغرافي وكذلك الهوية القومية عن طريق الإنكار والتعريب والقتل وتغيير البنى التحتية الكردية في كردستان سوريا ، ويبدو أن شرائح من المعارضة لازالت تتعامل بعقلية النظام مع القضية الكردية دون أن تشغل نفسها بالحقائق العلمية والمعرفية حول وجود الكرد وتاريخيته ، من هنا جاء اعتماد اجتماع المجلس الوطني الكردي لهذه الوثيقة المرحلية درءا للإشكاليات التي تعترض الحوار بسوء النية من جانب بعض شخصيات المعارضة ، فنحن لم نتراجع عن قرارات المؤتمر الوطني الكردي ، وحق تقرير المصير يقره المواثيق والعهود الدولية وشرعة حقوق الإنسان ، أما اللامركزية السياسية فهي شكل متطور من النظام الفدرالي الذي نسعى إلى أن تأخذه المعارضة بعين الاعتبار وتتبناه لمستقبل سوريا بعد التغيير ، بسبب تركيبة البلد المتعدد القوميات والطوائف ، وهو الحل الأمثل لكل البلدان التي تعيش فيها مكونات متعددة . وقد تضمن البرنامج السياسي المرحلي فقرة واضحة جدا في مدلولها السياسي بالنسبة إلى الحقوق القومية الكردية ، وحل القضية الكردية على أساس حق تقرير المصير واللامركزية السياسية ، وهي : (الإقرار الدستوري بوجود الشعب الكردي وهويته القومية في سوريا واعتبار لغته لغة رسمية في البلاد وبحقوقه القومية المشروعة بصفته شريكا أساسيا وفق المواثيق والأعراف الدولية) . حيث أن عبارة المواثيق والأعراف الدولية تعني : حقوق الشعوب بأشكالها المعروفة في تقرير المصير أو الكونفدرالية أو الفدرالية أو الحكم الذاتي ، وأردنا بالتالي سحب الذريعة من يد المعارضة حيث هي تربط حق تقرير المصير بالانفصال فقط .

ليس من شك في أن المعارضة ، تتهرب بشكل دائم من الاستحقاقات الأساسية ، في عملها السياسي كالقضية الكردية ، وشكل الحكم بعد التغيير ، وعلاقاتها الداخلية والخارجية ، وتكتفي بالأفكار العامة والمشاريع الفضفاضة فقط ، وهذا ما يجعلها في مهب الخلافات المستمرة بين أطرافها وخاصة مع المكونات القومية . وكنا في علاقاتنا مع الأحزاب والقوى الوطنية والديمقراطية في البلاد ، ندخل في خلافات جادة منذ عقود وحتى الآن كلما تطلب الوضع الموقف من القضية الكردية ، وكانت الحجة دائما ، ترك هذه القضايا لما بعد التغيير ؛ حيث برأيها الأولوية الآن ، وفي كل آن ، لإحقاق الديمقراطية أولا، وعندها تبحث المسائل الأخرى ، وأرى من جهتي أن هذا الكلام سابقا ، والآن أيضا ، هو تهرب وتملص من الاستحقاقات المترتبة عليها بشأن القضية الكردية ، التي تفترض بالمعارضة أن تصوغ موقفا مؤيدا لها من ضمن قناعة ، أن جميع المجموعات القومية لها حقوق متساوية في الحكم والعيش والحرية والكرامة ، وليس تركها للمستقبل ؛ حيث قبول الطرف الآخر والإقرار بالحقوق لا يتعلق بالزمن أو بالمهل .

إذن البرنامج السياسي المرحلي للمجلس الوطني الكردي ، هو رؤية سياسية كردية ، جاء وفق شروط المرحلة الراهنة في التعاطي مع الوضع السياسي ، من أجل توفير أرضية الحوار والتفاوض مع الأطراف السياسية الأخرى في المعارضة ، وليس خضوعا لإرادة أي طرف دون الإصرار بأن هذا الأمر ربما يتقاطع مع إرادة ورؤية أطراف أخرى ، إن كانت محلية أو إقليمية ، وارى هنا أن من حقنا التشاور مع الجهات الكردستانية من أجل وضوح الرؤية المستقبلية ؛ حيث التأثير المتبادل في النظر إلى قضايا شعبنا العادلة ، وارتباط المصالح والدوافع في خدمة تقدم وتطور القضية الكردية ، وأخص هنا ، كردستان العراق والدور المشهود لرئيس الإقليم الأخ القائد مسعود البارزاني ودفاعه وتضامنه عن ومع القضية الكردية في سوريا ، حيث أن المعارضة السورية أيضا احتاجت إلى جهوده في التوفيق بين رؤيتي المجلس الوطني الكردي ، والمجلس الوطني السوري ، من أجل صياغة موقف مشترك من القضية الكردية في سوريا ، رغم تراجع المجلس الوطني السوري عن تلك الصياغة في وقت لاحق .

ولكن ، وفي كل الأحوال ، لن نخضع لضغوطات المعارضة التي تتهرب من الاستحقاقات الداهمة ، تجاه القضية الكردية بالقول أن الكرد انفصاليون ، لأنهم يطالبون بحق تقرير المصير أو اللامركزية السياسية . هذا التهويل في هذا الجانب مقصود ومغرض وتهرب من الاعتراف الدستوري بوجود وحقوق الشعب الكردي ليس إلا .

س4- في ظل هذه المواقف السلبية تجاه القضية الكوردية, هل بإمكانكم التنسيق مع قوى المعارضة السورية, وما دور الذي يلعبه المجلس الوطني الكردي وهل فعلا بات هذا المجلس الممثل الشرعي للشعب الكوردي دوليا وإقليميا؟

ج4- نعم ، رغم كل ذلك ، فإن الحركة السياسية الكردية عموما والمجلس الوطني الكردي خصوصا ، وباعتباره الكتلة المنظمة ، والمؤسسة التمثيلية للشعب الكردي ، لن ينجر إلى المهاترات والمواقف السلبية ، في الشأن السوري أو مع المعارضة حيث جميعنا في النهاية ننطلق من أرضية الثورة والتغيير المنشود ، وللكرد مصلحة أكيدة في إدامة الثورة ونجاحها وبناء الدولة الديمقراطية ، وبالتالي فإن الكتلة الكردية في علاقاتها مع المجلس الوطني السوري أو غيره ، معنية كغيرها من الكتل المعارضة للنظام الاستبدادي الشمولي بفعالية الثورة ، وبتفعيل دور المعارضة وبوحدتها ورص صفوفها ، لأن قوة المعارضة بكل كياناتها وهيئاتها ومؤسساتها في هذه المرحلة المفصلية ، مطلوبة من الجميع كرديا وعربيا ، فكلهم سوريون ولهم مصلحة في التعاون والتنسيق ؛ وحتى

الانضمام في ائتلاف جديد ، وكسب التأييد الدولي لمشروعه السياسي في إسقاط وإزالة النظام وبناء نظام ديمقراطي على أساس تداول السلطة في دولة برلمانية تعددية . والمجلس الوطني الكردي - ورغم بعض حالات الفوضى الذي يكتنف أسلوب عمله ، بسبب بنيته الفضفاضة - ينتظره دور فاعل ومؤثر في مسيرة الثورة والحراك السياسي ، وهو عامل توحيد وليس تفرقة ، في مجال العمل المشترك ، واتخاذ الموقف اللازم .
أما مسألة التمثيل واعتبار المجلس الوطني الكردي الممثل الشرعي للشعب الكردي فهو نسبي ويرتبط بمدى فعاليته ودوره الحقيقي في التأثير السياسي على الأحداث وداخل المجتمع الكردي ونسبة تقبله في وجدان الشعب الكردي ، ولكنه في كافة الأحوال القوة المنظمة لجهود معظم الأحزاب والتنسيقيات والفعاليات المجتمعية وتأطيرها في خدمة الثورة الشعبية على مستوى البلاد .
لقد حقق المجلس الوطني الكردي ، حضوره السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ؛ خلال فترة ستة الأشهر من عمره ، بالتفاعل والانسجام مع متطلبات الساحة السياسية ، وكان للدعوة التي تلقاها من الخارجية الأمريكية ، أهمية كبرى في التأكيد على الحق الكردي ، كممثل شرعي للشعب ، وكذلك في محافل دولية أخرى . إن أهمية المجلس يظهر تباعا في دوره وتوجهاته ونهجه الملتزم بالقضية الكردية ، وفي إدارته الصارمة والمرنة في الوقت نفسه تجاه متطلبات الحوار السياسي المطلوب في المرحلة الراهنة ، وكلما استطاع المجلس من تأكيد حضوره في الساحات السياسية ، وانطلق بقوة وفعالية ، وكان ذو بنية مؤسساتية ومتينة ، كلما كان ناجحا ومؤثرا في توجهاته وسط المحافل السياسية المتعددة .
س5- حدث في مدينة حلب اصطدام مؤخرا بين بعض المواطنين الكورد والعرب , ألا يعد هذا بداية ظاهرة خطيرة ؟ وهل هناك حلول لتطويقه ؟
ج5- ما حدث في حلب ليس المرة الأولى . فهناك مجموعات من البكارة ترتبط منذ سنوات بالأجهزة الأمنية وتعمل لصالحها ، وتقوم بالاعتداء على المواطنين الكرد لأتفه الأسباب ، وقد تحولت هذه المجموعات إلى شبيحة للنظام منذ بداية الثورة السورية ، والرد عليهم من قبل المواطنين الكرد واللجان الشعبية ، كان دفاعا عن النفس ، وفشلت محاولات تلك الأجهزة ، تحويل الحادث إلى صراع بين الكرد والعرب ، بفضل الوعي السياسي للقوى والأحزاب الكردية والعربية ، وتفهمها للوضع واستهدافاتها الخطيرة على الجميع .
ما جرى ليست ظاهرة ؛ بل عمل خطير مدبر يستهدف العيش المشترك بين الكرد والعرب . فحلب مدينة كبيرة وذات طابع تعددي قومي اثني طائفي ، واللعب على هذا الوتر خطير وله نتائج كارثية تنعكس على جميع المكونات . وقد جرى تطويق الحالة الآن ، إلا أن الوضع قابل للانفجار في أي وقت ، فيما إذا اقتضت مصلحة النظام الاستبدادي ذلك .
س6- الكلمة الأخيرة.
ج6- أوجهها ، أولا : إلى شبابنا المناضل والمتحمس في الأحزاب والتنسيقيات وكل الحراك الجماهيري على مستوى البلاد ، أن المستقبل لكم فاستمروا في نضالكم ، وأن الثورة السورية السلمية وانتصارها أمانة في أعناقكم فحافظوا على نقائها وسلميتها حتى إسقاط النظام الشمولي الاستبدادي ، من أجل الشعب السوري بكافة مكوناته من عرب وكرد وأقليات قومية وطائفية أخرى ، وصولا إلى دولة ديمقراطية تعددية برلمانية . وثانيا : إلى المجلس الوطني الكردي وكل الحركة الوطنية الكردية ، من أجل الحفاظ على سوية العلاقات الداخلية السليمة والسلمية بين أطرافها ، وعدم الانجرار إلى المهاترات ، والعمل على تأطير كل الجهود خلف القضية الكردية لإيجاد حل ديمقراطي عادل لها ، والاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي في سوريا وهويته القومية ، وحقه في تقرير مصيره . وثالثا : إلى المعارضة السورية بكل مكوناتها ، وخاصة المجلس الوطني السوري ، إلى تجاوز عقلية التفرد والاستئثار ، من أجل إعادة هيكلته ، بما يخدم مصلحة الثورة وتحسين العلاقات مع الأطراف الأخرى ، وخاصة الكتلة الكردية ، وإعادة صياغة مشروعها السياسي ، آخذا بعين الاعتبار ظروف المرحلة ، والآفاق المستقبلية ، وإرهاصات الوضع السوري الداخلي .